الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

نواب الشعب
البرلمان
27 نوفمبر 2018
مكتب الإدارة

تونس في 27 نوفمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي الى السيد وزير النقل

الموضوع: بخصوص استعمال القرية السياحية بحلق الوادي

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

على إثر ورود معطيات مؤكدة بإستعمال فضاء القرية السياحية بحلق الوادي لاستقبال كميات كبرى من مواد كيميائية دون تعليب أو تغطية ،نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب ، في الاجال القانونية بالمعطيات التالية:

- ماهي طبيعة المواد المكدّسة في العراء في فضاء القرية؟ وماهو مصدر ووجهة تلك المواد؟
- ذلك الفضاء مستغل من طرف شركة حلق الوادي للرحلات السياحية المملوكة سابقا للمدعو صخر الماطري والمصادرة من طرف الدولة التونسية ، وذلك وفق لزمة منذ سنة 2010. وحيث ان نشاط الشركة المذكورة محدد في اللزمة باستقبال الرحلات البحرية، فعلى أساس اي سند قانوني تم تغيير صبغة نشاط الفضاء؟
- هل تم استكمال كل شروط الأمن والسلامة وحماية البيئة وكل التراخيص اللازمة لاستقبال وتخزين كميات من مواد كيمياوية ملوثة للبيئة؟
- حصلت محاولات عديدة للتفويت في الشركة المذكورة ولكن دون نتائج تذكر. لماذا تعطلت عملية التفويت؟ وماهي العروض التي تمّ تلقيها خلال السنوات الماضية ؟ وماهي الاجراءات التي تنوون اتخاذها لضمان الحفاظ على مواطن الشغل وحماية المنشاة المينائية والقرية السياحية والأرصفة من الاحتكار وضمان حق بواخر الشركة التونسية للملاحة من الرسوّ بالميناء؟

وشكرا

عماد الدائمي

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980
البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

رد وزارة النقــل على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب السيد عماد الدايمي
مرجع الإحالة	عدد 1195 بتاريخ 10 ديسمبر 2018
نص السّؤال	**بخصوص استعمال القرية السياحية بحلق الوادي:** على إثر ورود معطيات مؤكدة باستعمال فضاء القرية السياحية بحلق الوادي لاستقبال كميات كبرى من مواد كيميائية دون تعليب أو تغطية، نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب، في الآجال القانونية بالمعطيات التالية: - ماهي طبيعة المواد المكدسة في العراء في فضاء القرية؟ وما هو مصدر وجهة تلك المواد؟ - ذلك الفضاء مستغل من طرف شركة حلق الوادي للرحلات السياحية المملوكة سابقا للمدعو صخر الماطري والمصادرة من طرف الدولة التونسية وذلك وفق لزمة منذ سنة 2010. وحيث ان نشاط الشركة المذكورة محدد في اللزمة باستقبال الرحلات البحرية، فعلى أساس أي سند قانوني تم تغيير صبغة نشاط الفضاء؟ - هل تم استكمال كل شروط الأمن والسلامة وحماية البيئة وكل التراخيص اللازمة لاستقبال وتخزين كميات من مواد كيمياوية ملوثة للبيئة؟ - حصلت محاولات عديدة للتفويت في الشركة المذكورة ولكن دون نتائج تذكر. لماذا تعطلت عملية التفويت؟ وماهي العروض التي تم تلقيها خلال السنوات الماضية؟ وماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لضمان الحفاظ علة مواطن الشغل وحماية المنشأة المينائية والقرية السياحية والأرصفة من الاحتكار وضمان حق بواخر الشركة التونسية للملاحة من الرسو بالميناء؟

رد وزارة النقل

1- بخصوص طبيعة المواد المكدسة في فضاء القرية السياحية بحلق الوادي:

يتم بصفة ظرفية استغلال أرصفة القرية السياحية بحلق الوادي لنشاط "الكلينكر" وهي مادة أوّلية لصنع الاسمنت صادرة عن مصانع الإسمنت التونسية (شركة إسمنت النفيضة، شركة الاسمنت الصناعي التونسي، شركة اسمنت قرطاج و شركة إسمنت جبل الوسط) . والكلينكر هي مادّة موجهة نحو التصدير إلى مصانع الإسمنت المتواجدة بالكامرون أساسا.

2- طبيعة النشاط داخل الفضاء الميناني:

يتم ترصيف وشحن مادة "الكلينكر" على متن السفن إنطلاقا من أحد أرصفة محطة السفن السياحية **بصفة مؤقتة** باعتبار توقف استغلال هذه المحطة منذ أحداث باردو الإرهابية والتي توقف على إثرها نشاط السّفن السياحية بميناء حلق الوادي.

ولإيجاد حلول لاستيعاب نشاط الكلينكر وباقي السوائب الصلبة، أعدّ ديوان البحرية التجارية والموانى تصوُّرا حول توزيع حركة السوائب الصلبة (الكلنكير والحبوب ومشتقاتها) على الأرصفة المتوفّرة بمينائي حلق الوادي ورادس بما في ذلك الرصيف المتعدد السوائب الحالي والرصيف رقم واحد بميناء حلق الوادي مع مشروع إنجاز رصيف جديد بالضفة الجنوبية بميناء رادس لمعالجة هذا النوع من الحركة، وسيعرض هذا التصوّر، بعد التشاور حوله مع المهنيين المعنيين، على أنظار مجلس وزاري في أحسن الآجال الممكنة.

السند القانوني لنشاط الكلينكر داخل محطة السّفن السياحية:

* تم إنشاء محطة سفن السياحة الترفيهيّة من طرف " شركة حلق الوادي شيبينق كروز" بمقتضى عقد لزمة من صنف **" إنشاء و إستغلال و إحالة"** ممضى منذ سنة 2007 مع ديوان البحرية التجارية والموانئ.

* ويتم استغلال رصيف القرية السياحية لنشاط الكلينكر إستنادا إلى الفصل 24 من عقد اللّزمة الّذي ينصّ على أنّه بالإمكان إحداث أنشطة مغايرة للنّشاط الأساسي للمحطة بعد الحصول على موافقة مانح اللزمة خلال فترة ركود هذا النشاط . وتم إمضاء إتّفاق في الغرض بين ديوان البحرية التجارية والموانئ وشركة حلق الوادي للرحلات السياحية بتاريخ 30 ماي 2016 والذي تضمّن بعض الأنشطة التي يعرف الحوض المينائي تونس-حلق الوادي-رادس صعوبة في مناولتها بما في ذلك نشاط الإسمنت.

3- بخصوص استكمال شروط الأمن والسلامة وحماية البيئة عند استغلال القرية لنشاط الكلينكر:

- فيما يتعلق بالجوانب البيئية تجدر الإشارة إلى أن مادة الكلينكر غير مصنفة كمادة ملوثة سواء على المحيط البحري أو البري أو الجوي ، وبالرغم من ذاك اتخذ ديوان البحرية والموانئ، بالتنسيق مع مختلف المصدرين لمادة الكلنكير، جملة من التدابير الوقائية اللازمة من أجل تفادي الجوانب السلبية المتعلقة بهذا النشاط خاصة على مستوى الصحة والسلامة المهنية والناتجة خاصة عن تطاير الغبار اثناء عمليات الشحن والترصيف نذكر منها :

- تركيز حواجز اسمنتية لغاية ترك مسافة مترين ونصف بين حاشية الرصيف وموقع تخزين البضاعة لتفادي سقوط مادة الكلنكير بالحوض وضمان سلامة مناورة السفن.
- تمكين أعوان الشحن والترصيف لهذه المادة من وسائل الحماية الذاتية الضرورية (اقنعة استنشاق الهواء، نظارات وقائية، قفازات...).
- تركيز ستائر حاجزة (baches) بين السفينة والرصيف لتفادي تناثر مادة الكلنكير وتسربها الى الحوض.

- فيما يتعلق بالجوانب الأمنية، فإنه تجدر الإشارة إلى أن عمليات الشحن والترصيف تتم بفضاء مغلق على العموم وتحت مراقبة جميع السلط بالميناء بالإضافة إلى أعوان الحراسة الذين توفرهم الشركة صاحبة اللزمة.

4- أمّا بخصوص عملية التفويت في الشركة صاحبة لزمة استغلال محطة السفن السياحية بميناء حلق الوادي فهو جاري تنفيذها عن طريق "شركة الكرامة القابضة" بصفتها الهيكل المكلف بهذه العملية في إطار ما هو معمول به لهذا الصنف من الشركات.